

الثقافة الأمنية والمرأة الجزائرية - الجرائم الإلكترونية أنموذجا -

لوشني إيمان

قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
danirougine@yahoo.fr

بن دريس أحمد

قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
bendris.ahmed@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2022/12/13 ؛ تاريخ القبول: 2024/04/16

Security culture and Algerian women

-An example of cybercrime -

Abstract: The study raises a very important topic in the current era, which is the security culture of Algerian women, as they are an Algerian citizen who has the duty to file a complaint and report the electronic crimes that have spread through social networks, especially Facebook, and thus reveal the reality of asylum and approaching security interests, whether the Algerian police or the national gendarmerie, and highlighting the traditional and new reporting mechanisms that accompany the challenges

of the presence of the legal officer and his effectiveness in curbing cyber crimes that exceed the limits of freedom of expression and violate people's honor and dignity.

Keywords: Algerian women; Facebook; Security culture; cyber crime; Reporting .

ملخص

تطرح الدراسة موضوع بالغ الأهمية في العصر الحالي وهو الثقافة الأمنية للمرأة الجزائرية باعتبارها مواطنة جزائرية يقع عليها واجب تقديم الشكوى والإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية التي تفتت عبر شبكات التواصل الاجتماعي وبالأخص الفيسبوك و بالتالي الكشف عن واقع اللجوء و التقرب من المصالح الأمنية سواء الشرطة الجزائرية أو الدرك الوطني و تسليط الضوء على آليات التبليغ التقليدية و المستحدثة التي تواكب تحديات حضور الضابط القانوني وفعاليته لكبح الجرائم الإلكترونية التي تتجاوز حدود حرية التعبير وتمس بشرف وكرامة الأشخاص.

الكلمات المفتاحية: المرأة الجزائرية؛ الفيس بوك؛ الثقافة الأمنية ؛ الجريمة الإلكترونية؛ التبليغ.

مقدمة:

مكنت شبكة الفيسبوك المجال أمام أفراد المجتمع الجزائري من تحقيق أهدافهم و عملت على توفير أرضية خصبة لأشكال مختلفة للتعبير عن آرائهم في مجالات مختلفة وخاصة مع انعدام طابع الإلزام وغياب الرقابة الاجتماعية التي تجبرهم على عدم تزييف معلوماتهم و في مقابل هذه الإمكانيات اختلطت ساحة الحوار والتعبير الإلكتروني بالغث والسمين من الآراء والضار منها والمفيد، فسرعان ما انكشفت

وبرزت جرائم إلكترونية بشتى أنواعها لم تسلم منها المرأة الجزائرية هي الأخرى بحيث أنها تخطت حدود حرية التعبير و تهدد أيضا الحضور الرقمي للمرأة الجزائرية عبر فضاء الفيسبوك وعليه فالسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو: هل تمتلك المرأة الجزائرية ثقافة أمنية تمكنها من مواجهة الجريمة الإلكترونية؟ و يتفرع السؤال إلى أسئلة جوهرية تتمثل في: ما طبيعة الجرائم الإلكترونية التي تمت معالجتها من طرف المصالح الأمنية المختصة بولاية معسكر؟ ومن هي الفئة المستهدفة من الحملات التوعوية التي بادرت بها مصلحة الأمن الوطني والمجموعة الإقليمية للدرك الوطني على مستوى ولاية معسكر؟ وهل تلجأ المرأة الجزائرية للمصالح الأمنية للتبليغ عن الجريمة الإلكترونية أم أنها تكتفي بالكتمان ؟

مفاهيم الدراسة:

الشكوى The complaint:

نجد في فقه الجزائر تعريف (عمر خوري) الذي يرى بأنها "عبارة عن بلاغ يقدم من طرف المجني عليه شخصا أو من وكيله الخاص إلى الجهات المختصة بهدف تحريك الدعوى العمومية وهذه الجهات هي الضبطية القضائية والنيابة العامة والقانون لم يشترط شكل معين للشكوى، فقد تكون شفاهة أو كتابة". (عمر خوري؛ 2006: ص 19) وجاء ذكر الشكوى في نص المادة 72 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية والمتعلقة بالإدعاء المدني أمام قاضي التحقيق كما استعمل في نصوص قانون العقوبات (علي شلال؛ 2016: ص 116) وتختلف الشكوى عن البلاغ على اعتبار هذا الأخير مجرد قيام شخص من الناس بإخطار الجهة المختصة بوقوع جريمة ما وهو بهذا لا يتطلب أن يكون المبلغ أهلا للتقاضي ولا يترتب أي أثر محدد فيما عدا السلطة المخولة لضباط الشرطة القضائية في إجراء تحرياتهم وإخطار وكيل الجمهورية بذلك حسب ما جاء في نص المادة 32 من قانون الإجراءات

الجزائية أو سلطة وكيل الجمهورية في اتخاذ ما يراه مناسباً من جدية البلاغ المقدم حسب نص المادة 165 من قانون الإجراءات الجزائية (فضيل العيش؛ 2008: ص 59)، في حين أن الشكوى ترتب أثراً قانونياً هاماً عند تقديمها وهو رفع القيد عن سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية وإطلاق يدها بشأنها فتعود لها سلطة الملائمة. (عبد الله أوهايبي؛ 2009: ص 102)

البلاغ The notice:

يعرف البلاغ بأنه "إخبار السلطات المختصة عن وقوع جريمة أو أنها على وشك الوقوع أو أن هناك اتفاقاً جنائياً على ارتكابها" (عبد الحميد؛ 1999م: 52) والمبلغ في جرائم الحاسوب والإنترنت يجب أن يتميز بدرجة مقبولة من الإلمام والمعرفة بالجوانب الفنية للحاسوب حتى يتمكن من تقديم معلومات تصف الحادث بشكل جيد يمكن معه للمحقق الوقوف على طبيعة الجريمة بشكل مقبول يمكنه من مباشرة التحقيق فيها. (محمد البشري؛ 1421هـ : ص ص 317-380)

الثقافة الأمنية: Security culture

يعرفها العديد من المعاصرين على أنها: "عملية تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة للمواطنين لتحقيق الأمن الوطني وحماية الموارد الطبيعية ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية وهي عملة ذات وجهين: تربية أمنية للشرطة والمواطنين على حد سواء تجعل الشرطي والمواطن رجلاً آمناً وعرفها (عبد العزيز) بأنها: "القيم والأخلاق الرفيعة والمعارف العامة والمعلومات الأمنية التي لها صلة بعمل رجال الأمن" وعرفها (المالكي) أيضاً أنها: "مجموعة العلوم والمعارف والمهارات التعليمية والتدريبية والتقنية، التي لا بد لرجل الأمن أن يتسلح بها عن طريق الالتحاق بالمؤسسات الأمنية لتنمية مداركه اللازمة في مختلف القطاعات والوحدات والأقسام الأمنية" (الشحقاء فهد بن محمد: ص 35)، كما أن هناك مفاهيم تتداخل مع

مفهوم الثقافة الأمنية وتحمل نفس المعنى وعلينا أن نقوم بإيضاحها ونذكر على سبيل المثال: مفهوم التوعية الأمنية Security awareness وهي ما يستهدف إثارة الوعي والإحساس لدى الجماهير بأية مشكلة أو قضية ووضعها في منطقة الشعور بالنسبة للفرد غير الواعي مع التركيز على السلوك الواجب إتباعه في مختلف المواقف الأمنية وهي التعريف بجهود الأجهزة الأمنية ودورها في خدمة أمن المجتمع وتأكيد أهمية تعاون المواطن وتفهمه لجهود الأجهزة الأمنية وكذلك تعرف المواطن بدوره الهام في المساهمة في المحافظة على أمن مجتمعه من خلال منع وقوع بعض الجرائم أو الإبلاغ عن أية جريمة يعلم بها أو يشاهدها والمحافظة على مسرح الجريمة مع تعريفه بالجهات التي يمكن أن يلجأ إليها ذلك المواطن في حال تعرضه لأي طارئ أو عمل جرمي (عبد الله سعود؛ 2012: ص 60) وأيضا مفهوم التربية الأمنية Security education وهي عملية هادفة تقتضي خططا ووسائل وتتمثل في عملية تعليم المبادئ والمفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة للأجيال (حامد زهران؛ 1988: ص 18) وتعرف بأنها تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية والذاتية الثقافية للمجتمع الذي ينتمي إليه والقدرة على الفحص ومقاومة الأفكار التي تهدد المجتمع وكيانه. (معتز عبد الحميد؛ 2007: ص 18)

أهداف الموضوع:

- 1- دعم المصالح الأمنية الجزائرية المختصة بمكافحة الجريمة الإلكترونية نظرا للمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية التي تقع على عاتق الجامعة الجزائرية والدراسات العلمية الأكاديمية.
- 2- التعرف على مدى وعي المرأة الجزائرية بثقافة التبليغ والشكوى ولجوءها إلى المصالح الأمنية و توعية أفراد المجتمع الجزائري بصفة عامة بأهمية «التبليغ والشكوى» لتفعيلهما.

منهج الدراسة وأدواتها:

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية والتي تهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم أو منظومة فكرية أو أي نوع آخر من الظواهر أو المشاكل التي يرغب الباحث في دراستها لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها وقد اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة والذي يركز على تحديد حالة محددة بعينها كخطوة أولى ومن ثم جمع معلومات مفصلة ودقيقة عنها كخطوة ثانية وتحليل المعلومات التي تم جمعها بطريقة علمية وموضوعية للحصول على نتائج محددة يمكن تعميمها واقتراح أساليب معالجتها على حالات أخرى مشابهة (محمد عبيدات وآخرون؛ 1999: ص 44) وهو ما عملت به الباحثة حيث استهدفت النساء اللواتي تعرضن للجريمة الإلكترونية واستخدمت «تقنية المقابلة» سواء معهن أو مع المكلفين بتقديم المعطيات والإحصائيات وعدد الشكاوى المقدمة بالمصالح الأمنية بولاية معسكر وكذلك استحدثت الباحثة تقنية أخرى تتوافق مع الطبيعة التقنية للفيديو وهي «مجموعات النقاش» لطرح مجموعة من الأسئلة للنقاش عبر مجموعة فيسبوكية نسائية جزائرية ودون التحكم في عدد أفراد العينة أي عدد التعليقات ودون الكشف عن هوية الباحث لإثراء البحث العلمي وعدم التدخل في معطيات البحث وهذه الأداة تشبه أسلوب «مجموعات النقاش البورية» إلا أن هذه الأخيرة حسب ما يؤكد Frey & Fontana (1993) أن ما يميزها عن المقابلات الأخرى: تكونها وتشكلها على الأقل من 8 أفراد وحتى 12 فرداً في نفس الوقت (Frey, 1993: A; J.H. & Fontana). وتجري مع مجموعة صغيرة من الأفراد تشكل بشكل تعاوني ولمدة وقتية بهدف الوصول إلى النتائج (Templeton, J.F; 1994: p.5)، لكن في الأسلوب الذي استخدمته

الباحثة لم يتم جمع أفراد العينة لأن المعلومات المراد التحصل عليها جزء منها يخص من كانت لهم تجربة مع الجريمة الإلكترونية وبالتالي الحالات المراد البحث عنها تظهر للعلن لوحدها عن طريق التدخلات في الحوار الافتراضي ويمكن تلخيص أهداف المنهج المستخدم في الدراسة في اكتشاف الأسباب الرئيسية للأوضاع الحالية من خلال التحليل الدقيق والوصف الشامل العميق للبيانات والمعلومات ووضع خطة لتحسين هذه الأوضاع وأيضاً التعرف على الحقائق وتسجيلها بموضوعية والقيام بتشخيصها للوصول لاستنتاجات وفي الأخير تقديم تصور واقتراحات والاستفادة من استخدام هذه الحقائق في العلاج النفسي أو الإصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي (bromley ; 1986 : p24)

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على العينة القصدية سواء من خلال التوجه إلى أمن ولاية معسكر أو المجموعة الإقليمية للدرك الوطني وتشكلت عينة النساء القاطنات بولاية معسكر ممن تعرضن للجريمة الإلكترونية عبر شبكة الفيسبوك من 11 حالة و تم استهداف مجموعة فيسبوكية نسائية جزائرية خاصة بولاية معسكر وذلك بعد متابعتها وملاحظتها لمدة زمنية طويلة للتأكد من أن أغلب المنظمات نساء ويقطن بولاية معسكر وذلك من خلال التعليقات والبروفيلات.

حدود الدراسة الزمنية والمكانية: تمت متابعة الموضوع في إحدى الولايات الجزائرية وهي (معسكر Mascara) وإجراء الدراسة الميدانية منذ بداية سنة 2018 إلى غاية نهاية شهر جوان لسنة 2020.

مبحث نظري:

العزوف أو الامتناع عن التبليغ بوقوع الجريمة الإلكترونية:

أثبتت التجارب أنه يعزى إحجام بعض الضحايا عن الإبلاغ لعدة أسباب من بينها: الحرص على عدم المساس بالسمعة وفقدان الزبائن والمتعاملين بالنسبة للمؤسسات وأيضا التشكيك في قدرة وكفاءة سلطات الأمن على التعامل مع جرائم الحاسوب والإنترنت من حيث توفر الخبرة الفنية لدى ضباطه أو توفر المعدات والتجهيزات اللازمة للتحقيق في هذا النوع من الجرائم. (Goodman, 2001)، كما قد يكون بعض هذه الجرائم محدود الأثر مما يدفع بعدم الإبلاغ عنها وقد يكون الإفصاح عن التعرض لجريمة إلكترونية من شأنه حرمان شخص من خدمات معينة تتعلق بالنظام المعلوماتي، كأن تبلغ الفتاة عن تعرضها للابتزاز الإلكتروني مما يؤدي إلى إمكانية حرمانها من استخدام الإنترنت وكذلك بعض الجرائم ترتبط بجرائم أخلاقية لذا يحجم المجني عليه من الإبلاغ انقاء للفضيحة والعار. (عصام حسني الأطرش ومحمد محي الدين عساف؛ 2019م: ص638)

بينت نتائج دراسة كلا من الباحثين (عصام حسني الأطرش ومحمد محي الدين عساف) أن معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية (بفلسطين) والمتعلقة بالمجني عليه من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية تمثلت بدرجة كبيرة جدا في «الإحجام عن الإبلاغ» تليها «إغفال جانب التوعية لإرشاد المستخدم» وذلك نظرا إلى أن الإحجام يعطي الدافعية للمجرمين لتكرار الجرائم. (عصام حسني الأطرش ومحمد محي الدين عساف؛ 2019م: ص650)

يعيق المجني عليه الوصول إلى الدليل الإلكتروني بحيث يتمتع في الغالب عن التبليغ عن الجرائم الإلكترونية وقد يسعى إلى التعتيم على المحققين وتضليلهم حتى لا يكتشفوا هذه الجرائم (مسرة خالد الحمد؛ 2014: ص 149) لهذا لا نعجب إذا وجدنا أن أكثر تلك الجرائم لم تكتشف إلا بمحض الصدفة وهناك ما يشير إلى أن هذه الجرائم لم

يكتشف منها إلا ما بنسبة واحد فقط و ما تم الإبلاغ عنه إلى السلطات المختصة لم يتعدى 15% من النسبة السابقة و حتى ما طرح أمام القضاء من هذه الجرائم فإن أدلة الإدانة فيه لم تكن كافية (محمد خليفة؛ 2007: ص 35) وفي دراسة للمعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل الأمريكية شملت (127) من العاملين في مجال التحقيق في جرائم الحاسبة الإلكترونية والإنترنت يمثلون (11) وكالة رسمية كان غالبية المشاركين في الدراسة يعتقدون أن معظم جرائم الحاسبة الإلكترونية والإنترنت التي يتم اكتشافها لا يبلغ عنها للشرطة، كما توصلت دراسة أخرى أجراها معهد أمن الحاسبة الإلكترونية (CSI) بالاشتراك مع مكتب التحقيق الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حوالي (70%) من الجرائم التي يتم اكتشافها لا يتم البلاغ عنها لسلطات إنفاذ العدالة. (علي عدنان الفيل؛ 2012: ص 82)

عمدت بعض الدول من أجل التقليل من ظاهرة التكتّم عن الجرائم الإلكترونية إلى فرض التزاما على عاتق جهات المجني عليها بالإبلاغ عن هذه الجرائم بمجرد علمهم بوقوعها وجعلت أي تقصير أو إخلال بهذا الالتزام يعرض صاحبه إلى عقوبات جزائية إلا أن هذا الحل تعرض لانتقادات شديدة من طرف الفقه والقضاء الدوليين، مفادها أنه من غير المقبول أبدا تحويل المجني عليه إلى مجرم يتم معاقبته بمجرد عدم تبليغه عن الجريمة التي وقع ضحية فيها في حين يبقى المجرم الحقيقي دون عقاب (هشام محمد فريد رستم؛ 2000: ص 428) و اتجهت دول أخرى أمام هذا الرفض إلى تبني حلول أخرى توافقية للوقوف ضد تفاقم ظاهرة التكتّم عن الجريمة نذكر منها:

- فرض على المجني عليه التزاما بالتبليغ إلى جهة خاصة أو سلطات إشرافية وليس إلى سلطات الأمن، فقد نص المشرع الأمريكي مثلا في القانون الخاص بحماية البنوك على أنه: « يلتزم كل موظفي البنوك تحت طائلة عقوبات جزائية بالتصريح والتبليغ عن كل ضياع أو نقص

غير مبرر يفوق ألف دولار إلى جهات المراقبة المالية التي تقوم بمراجعة هذه البلاغات والتدقيق فيها ثم يقرر من بين هذه البلاغات ما يستوجب تحويله إلى جهات الأمن». (Vergucht Pascal; 1996 : p. 327)

- التحريض على التبليغ بالجريمة عن طريق اتخاذ الدولة جملة من التدابير

تشجع وتحفز من خلالها الأشخاص وقد تأخذ هذه التدابير شكل حملات تحسيسية وتوعوية لبث روح المسؤولية في ضmann جهات المجني عليه وقد تكون في شكل تدابير تشترط من خلالها على جهات المجني عليه التبليغ عن الجريمة لكي يستفيد من بعض الحقوق والامتيازات، ففي كندا مثلاً تشترط معظم شركات التأمين على المؤمنين عندها التبليغ المسبق لدى سلطات الأمن عن وقوع الجريمة الإلكترونية، تحت طائلة عدم استفادتهم من التعويض عن الأضرار اللاحقة بهم جراء هذه الجريمة وعادة ما ينص على هذا الشرط في عقود التأمين حتى لا يجهل به الزبائن ويكون حجة عليهم. (Linglet Monique ; 1995: P) (182)

ثانياً/ مبادرات دولية لتعزيز ثقافة التبليغ الإلكترونية:

شجعت بعض الدول المتضررين من جريمة على التبليغ عنها إلى سلطات الأمن كإنشاء ما يسمى بخطوط اتصال خضراء أو الأرقام الساخنة نذكر منها الرقم في مصر وهو (108) والرقم (1909) في المملكة السعودية وهي قنوات مرتبطة مباشرة بمصالح الأمن تسمح لأي شخص الاتصال من أي مكان وفي أي وقت وبدون أن يكشف هويته أو خلق لدى مراكز الأمن بوابات أو أنظمة إلكترونية مخصص لاستقبال شكاوى أولية عبر الإنترنت (براهيمي جمال؛ 2018: ص 337)، كما فعلت المملكة السعودية بإنشائها نظام استقبال الشكاوى الإلكترونية (خدمة أبشر) التي تقدمها البوابة الإلكترونية لوزارة

الداخلية السعودية ويمكن إتباع الخطوات التالية: الدخول على البوابة الإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية السعودية ثم الدخول على خدمة أبشر، بعدها على خدمات الأمن العام ، ثم اختيار بلاغ الجرائم الإلكترونية وبعد ذلك اختيار نوعية البلاغ الإلكتروني وتعبئة الحقول المطلوبة والتي تطلب تفاصيل البلاغ والبيانات الشخصية الهامة من أجل التحرك الفوري و بعد إرسال البلاغ يمكن حفظ رقم البلاغ من أجل متابعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات (المنصة الوطنية الموحدة GOV.SA/06/11/1441) وتوفر منظمة أمان غير ربحية مستقلة وغير ربحية (NetSafe) في نيوزيلندا بالشراكة مع السلطات العامة للأفراد موقعاً واحداً وأماناً عبر الإنترنت للإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية و في جنوب إفريقيا تتيح بوابة جنوب إفريقيا للموارد والمعلومات حول الجرائم الإلكترونية للمستخدمين إمكانية الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية على بوابتهم الإلكترونية، علاوة على ذلك أطلق مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) في الولايات المتحدة إعلان الخدمة العامة IC3 بالتزامن مع إصدار تقرير جرائم الإنترنت لعام 2017 الصادر عن IC3 و دعماً لحملة المركز (StopCyberCrime#) وهو حملة توعية بشأن الجريمة السيبرانية بالفيديو مدتها 30 ثانية (PSA) والتي تضمنت (كيرستن فانغسينس Kirsten Vangsness) ممثلة دور محلل في مكتب التحقيقات الفيدرالي خبير في التكنولوجيا في مسلسل تلفزيوني أمريكي يسمى «العقول الإجرامية Criminal Minds» لإبلاغ الجمهور بإبلاغ مركز شكاوي جرائم الإنترنت (IC3) عن الجرائم السيبرانية Internet Crime Complaint Center.

(Tammy Waitt; May 7/ 2018)

نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً/ المصالح الأمنية الجزائرية والتنسيق العلمي:

عملت الجهات الأمنية المعنية بالدراسة الميدانية جاهدة للتكفل ببحثنا العلمي نظرا للفترة الزمنية الحساسة التي كانت تمر بها البلاد وهي الحراك الشعبي والوضع الصحي الطارئ (الكوفيد)، حيث تم استقبالنا من طرف خلايا الاتصال والإعلام والعلاقات العامة بالمجموعة الإقليمية للدرك الوطني وكذا أمن الولاية نظرا لأنها المصدر الرسمي المخول بتقديم المعطيات الخاصة بالجريمة الإلكترونية وبالإحصائيات الجنائية و أيضا اللسان الحالي لأمن الولاية وتشرف على جميع العلاقات العامة بين المؤسسات سواء الاتصال الداخلي بين مختلف مصالح الأمن الوطني أو اتصال خارجي مع مختلف المديريات والمؤسسات التربوية وحتى الجامعات وقد تم إنشاء خلية الاتصال والعلاقات العامة داخل جهاز الشرطة في يوم 27 فيفري 2006 على مستوى المديرية العامة وتم تعميمها على مستوى مراكز الأمن في كل ولايات الوطن (عبد القادر بغداد باي، عبد الإله بن شرقي؛ 2020، ص 13) وقد طُلب من الباحثة القيام ببعض الإجراءات القبلية الروتينية للحصول على المعلومات وهي تقديم ملف يتكون من طلب خطي ونسخة من بطاقة الهوية الوطنية وأيضا نسخة من شهادة التسجيل الجامعية وثيقة خاصة بالتربصات مقدمة من قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة (أحمد بن بلة وهران 1) وعلى مستوى مديرية الأمن الوطني بولاية معسكر طلب منا أيضا تقديم وثيقة تحمل إمضاء عميد كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية السيد +فغورور دحو" وهي بمثابة ترخيص لإجراء البحث الميداني وكذلك كتابة تعهد في وثيقة مصادق عليها من طرف الملحقة الإدارية بولاية معسكر وبعد هذه الإجراءات انتظرنا الإرسالية التي تبعث من طرف المديرية المركزية مدة زمنية طويلة وذلك من أجل ترخيص الحصول على المعطيات وبعد ذلك سُمح لنا بإجراء مقابلة مع السيد محافظ الشرطة +مصطفى سفال" وهو رئيس مكتب الاتصال والعلاقات العامة بأمن

ولاية معسكر وأيضا السيد +الرائد علاق فاتح" وهو رئيس مكتب الإيصال والإعلام والتوجيه بالمجموعة الإقليمية للدرك الوطني بولاية معسكر وقد تدعمت المقابلتين بتوضيحات من طرف فرق مكافحة الجريمة الإلكترونية نظرا لأنهم المكلفين بإجراء الإحصائيات الجنائية وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء فرق متخصصة من الشرطة القضائية على مستوى أمن الولايات وتم تعزيزها بالمختصين والخبراء من ذوي القدرة والكفاءة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية في حالة حدوث أي جريمة، لاسيما بعد تعدد أساليب الاحتيال التي تعتمد على استغلال التقنية الحديثة والتي أصبحت الأوسع انتشارا (لطيفة زهية؛ 2018) و يحارب الدرك الوطني في مجال الشرطة القضائية الإجرام والجريمة المنظمة ويستعمل لهذا الغرض وسائل تحريات الشرطة العلمية والتقنية وخبرة الأدلة الجنائية حيث يمارس هذه المهمة طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية (الدرك الوطني الجزائري؛ 2019)، فقد دعا +الطيب اللوح وزير العدل الجزائري: «النيابة العامة ومصالح الضبطية القضائية في الجزائر إلى تطبيق القانون بصرامة وأداء دورهما في تطبيق الانحرافات الاجتماعية والمساس بالقيم، مؤكداً أن جرائم الفضاء الإلكتروني تتطلب التحرك مباشرة والدعوة العامة آلياً بغية حماية المواطنين» (وداد حمدي؛ 2019) ويعمل الدرك الوطني في سياق مكافحة الجريمة الإلكترونية على دعم المعارف العلمية للظواهر المتعلقة بالجريمة، بهدف المساهمة في إدراج ضمن التعليم الجامعي تخصصات علمية جديدة، كما تهدف هذه الخطوة لإشراك المجتمع العلمي وكذا مهنيي المجال في ترقية سياسة الأمن الشامل وكذا إعادة الإدماج الاجتماعي ومن جهة أخرى أبرم الدرك الوطني الممثل من خلال المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام معاهدات تعاون مع العديد من الجامعات الجزائرية من أجل القيام بأبحاث مشتركة حول الظواهر المتعلقة بالجرائم، بحيث تقوم من جهتها بتزويد المعهد

بالمعطيات حول الجريمة من خلال القضايا المعالجة (جريدة بوعرابة؛ 2020: ص22).

ثانياً: الجرائم الإلكترونية المسجلة على مستوى ولاية معسكر لسنتي (2018-2019)

❖ جدول رقم (01) و(02): يمثل إحصائيات القضايا المعالجة من طرف فرقة مكافحة الجريمة المعلوماتية لأمن ولاية معسكر.

1- حسب الجنس.

المتورطين	الضحايا				عدد القضايا	السنة
	ذكور	إناث	هيئة نظامية	ذكور		
28	42	02	35	33	70	2018
01	16	01	03	10	18	2019

2- حسب طبيعة الجريمة:

طبيعة الجريمة	2018	من 01/01/2019 إلى 28/05/2019
المساس بحرمة الحياة الخاصة	25	02
الدخول في منظومة المعالجة الآلية للمعطيات مع إحداث تغيير	20	05
المساس بشرف واعتبار الأشخاص (القذف والسب)	20	07
النصب باستعمال الوسائل المعلوماتية	03	01
إهانة هيئة نظامية	02	01
نشر مناشير ذات مضمون غير شرعي	—	02

المصدر رقم (01): مكتب الاتصال والعلاقات العامة لأمن ولاية معسكر.

❖ جدول رقم (03): يمثل الجرائم الإلكترونية المعالجة من طرف المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بمعسكر.

المكان	الجنس	ع	آلية التبليغ
--------	-------	---	--------------

تحقيق حول الترويج للديانة المسيحية عبر فايسبوك مع نشر تعليقات تسيء للرسول (صلى الله عليه وسلم) وبعض الصحابة والاستهزاء ببعض الفرائض ومقاصد الشريعة الإسلامية مثل الوضوء والطلاق	49	ذكر	بلدية معسكر
شكوى من أجل القذف والنقاط ونقل تسجيل دون إذن ورضا صاحبها عبر صحيفة إلكترونية	49	ذكر	بلدية معسكر
شكوى من أجل التهديد بالتشهير عبر صحيفة إلكترونية	57-50	ذكر	بلدية معسكر
شكوى من أجل السب والشتم عبر شبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك	78	ذكر	بلدية حسين
نشر صور وكتابات عليها عبارات بذيئة عن طريق موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك دون علم صاحبها	33	ذكر	بلدية سجرارة
شكوى عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للدرك الوطني للشكاوى المسبقة والاستعلام عن بعد (الإهانة والإساءة لشهداء الطائفة العسكرية المنكوبة التابعة للجيش الوطني الشعبي)	63	ذكر	بلدية معسكر
شكوى من أجل نشر فيديو عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك	20	ذكر	بلدية المناور دائرة البرج
شكوى المساس بحرمة الحياة الخاصة بالأشخاص عبر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك	47	أنثى	بلدية المامونية دائرة عين فارس
شكوى من أجل اتهام أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية العلامية بالإهمال واللامبالاة والصفقات المشبوهة وسوء استغلال الوظيفة.		ذكر	بلدية العلامية

المصدر رقم (02): المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بمعسكر.

يتضح من خلال الجداول أن سنة 2018م شهدت تسجيل عدة ضحايا من جنس الإناث أقدمن على التقرب من أمن ولاية معسكر

وبالتحديد فرقة مكافحة الجريمة الإلكترونية و تقربت أيضا إحدى النساء القاطنات بولاية معسكر وتحدث بالتحديد من بلدية المامونية والتي تبلغ من العمر 20 سنة لتقديم شكوى وطبيعة الجريمة هي المساس بحرمة الحياة الخاصة بالأشخاص عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ولكن هذا لا يعني أن النساء هن ضحايا فقط وإنما هن كذلك يوجد المتورطات في الجريمة وهذا ما تظهره المعطيات الإحصائية.

تنبذ فرق مكافحة الجريمة الإلكترونية على مستوى ولاية معسكر سواء التابعة لجهاز الأمن الوطني أو التابعة للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني جهدا كبيرا لمتابعة القضايا والتصدي للمعتدين على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وهذا ما نلاحظه في الجداول وتظهره الأرقام وهذا لا يعني أن هذه الأرقام تمثل جل قضايا الاعتداء ولكن البعض منها لا يتم التبليغ عنها وحسب المعطيات المقدمة من طرف المصالح الأمنية المتخصصة في مكافحة الجريمة الإلكترونية بولاية معسكر يتوضح لنا جليا أنه لا يمكن مقارنة عدد الشكاوى المقدمة من طرف سكان الولاية بولايات أخرى مثل ولاية وهران أو المدن الكبيرة مثل الجزائر العاصمة التي تنتشر بها الجرائم الإلكترونية بكثرة وأيضا اختلاف الوعي حول خطورتها لدى قاطنيها والتحفظ والتستر عن الجرائم، فمثلا في سنة 2017م فقد تم تسجيل بالعاصمة 340 قضية وفي السنة الموالية أي 2018 م و منذ شهر جانفي إلى غاية نهاية شهر أفريل يتم يوميا تسجيل ما يفوق 20 بلاغا في هذا النوع من الجرائم على مستوى مقر الشرطة القضائية بباب الزوار بالعاصمة و يبلغ عدد هذه الأخيرة أزيد من 170 جريمة إلكترونية وهذا حسبما صرح به رئيس فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بأمن ولاية الجزائر (النهار أونلاين؛ 2018) وقد أفاد السيد +محافظ الشرطة حسيني نذير" في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية أن

المواطنين لا يترددون أبدا في التبليغ عن مثل هذه الجرائم (نوارا باشوش؛ 2018)

ثالثا/ الحملات التوعوية والتحسيسية التي بادرت بها مصلحة الأمن الوطني والمجموعة الإقليمية للدرك الوطني على مستوى ولاية معسكر:

1/الحصيلة السنوية للحملات التحسيسية حول الوقاية من الجريمة المعلوماتية خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقطاع اختصاص أمن ولاية معسكر:

الفترة	الفئة المستهدفة	تاريخ الحملة	المتدخلين
جانفي 2018	تلاميذ المدارس وطلبة مراكز التكوين المهني	77	5948
فيفري 2018	شرائح المجتمع المدني	01	80
مارس 2018	تلاميذ المدارس	01	100
نوفمبر 2018	طلبة مراكز التكوين المهني	08	420
فيفري 2019	تلاميذ المدارس وطلبة مراكز التكوين المهني	35	1770
سبتمبر 2019	تلاميذ المدارس المتوسط والثانوي	59	1591

حملت المحاضرات عنوان حملة تحسيسية حول خطورة الاستعمال السيئ للإنترنت وحملة تحسيسية حول سوء استخدام مواقع التواصل وأيضا دروس ومحاضرات حول مخاطر الألعاب الإلكترونية والإدمان عليها.

2/الحملات التحسيسية التي نظمتها المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بولاية معسكر والمتعلقة باستعمال الوسائل التكنولوجية وآثارها لسنة 2019 .

الفئة المستهدفة	تاريخ الحملة التحسيسية	عنوان المداخلة
تلاميذ المدارس	2019/03/20	التبعات الوخيمة للاستعمال غير العقلاني لمواقع التواصل الاجتماعي

ظاهرة الحيازة والاتجار غير الشرعي بالمخدرات والترويج لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي	2019/10/10	تلاميذ الثانويات ومراكز التكوين
الاستعمال اللاعقلاني لمختلف أشكال التكنولوجيا الحديثة وعلاقته بتطور الجريمة	2019/11/26	تلاميذ الثانويات
تأثير التكنولوجيا على ظاهرة الإدمان على المخدرات في الوسط التربوي.	2019/12/08	تلاميذ الثانويات ومراكز التكوين

نلاحظ أنه لم تستهدف الحملات التحسيسية فئة الطلبة الجامعيين فمثلا نشطت خلية الإصغاء والنشاط الوقائي لأمن المقاطعة الإدارية لبوزريعة وفرقة مكافحة الجريمة المعلوماتية للمقاطعة الشرقية للشرطة القضائية بالتنسيق مع جامعة الجزائر 2 محاضرة تطبيقية توعوية لفائدة الطلبة الجامعيين الذين يمكن أن يكونوا ضحايا أو مجرمين عن قصد أو دون قصد وقد تحدث محافظ الشرطة (ندير حسيني) رئيس فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية عن ضرورة التبليغ عن الجرائم المعلوماتية لتحريك الرأي العام وفتح تحقيق حولها، على غرار إيجاد صفحات على مواقع الفيسبوك تركز على الجريمة أو تمس بقيم المجتمع ومبادئه معطيا مثلا عن ذلك عن شبكة «عبدة الشيطان» التي كانت تمارس طقوسها بأعالي العاصمة وبفضل التحريات ومن خلال بعض المواقع تم العثور عليها، كما أعطى المحافظ أمثلة واقعية شدد انتباه الطلبة وأدهشت بعضهم ممن كانوا يجهلون البعض من تلك القوانين على حد تعبير من حدثهم، موضحين أنهم سيأخذون حيطتهم وحذرهم خلال استعمالهم مواقع التواصل الاجتماعي. (نور الهدى بوطيبة؛ 2020/02/22)

كشفت الدراسة الاستقصائية التي أجراها مؤخرا فريق خبراء الجريمة السيبرانية والتدابير التي تتخذها الدول والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها بأن أحسن وسيلة للقضاء على مشكلة العزوف عن التبليغ بل لتفادي وقوعها هي التوعية وذلك من خلال تنظيم حملات زيادة الوعي العام تشمل كل شرائح المجتمع والمؤسسات

والإدارات العمومية، بما فيها حملات التوعية بالتهديدات والمخاطر الناشئة عن هذا النمط الإجرامي وعن سياسات وممارسات تدبر هذه المخاطر والوقاية منها وكذا تحسيسهم بأن مهمة الإفصاح عن الجريمة الإلكترونية ومكافحتها هي مسؤولية مشتركة وتستلزم تضافر جهود الجميع دون استثناء (Groupe D'experts ; 25-28 février) (2013: p 17)، حيث تؤدي المؤسسات الأكاديمية مجموعة متنوعة من الأدوار منها تثقيف المهنيين وتدريبهم واقتراح القوانين والسياسات والعمل على تطوير المعايير والحلول التقنية لظاهرة الإجرام الإلكتروني، كما تقوم الجامعات بنشاطات وتظاهرات علمية (ندوات، ملتقيات وأيام دراسية) في هذا الشأن تشرك فيها خبراء في مجال الجرائم الإلكترونية ومختصين في مواجهة الطوارئ الحاسوبية للاستفادة من مهاراتهم وخبرتهم وما يضطلعون به من أعمال وأشادت أيضا بعض الدراسات بأهمية إشراك القطاع الخاص بشكل عام (مؤسسات اقتصادية، مزودي الخدمات، جمعيات، مجتمع مدني) وذلك من خلال توقيع اتفاقات وشراكات غير رسمية بين القطاع العام والخاص لتيسير تبادل المعلومات عن التهديدات التي تنيرها هذه الجرائم والعمل على تنفيذ السياسة الوقائية التي ترسمها الدولة. (CISSE Abdoullah; 2011: pp 47, 49-50)

ثالثا: المرأة والتوجه للمصالح الأمنية لتقديم الشكوى و الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية:

- العنف الإلكتروني والمرأة الجزائرية:

تتعرض المرأة الجزائرية لعدة جرائم إلكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي و بالنسبة لموقع الفيسبوك فقد صرحت أغلب المبحوثات أنهن يتعرضن إلى السب والقذف وبالأخص اللواتي يقمن بتسويق منتج معين عبر الموقع، حيث أعربت إحداهن (أ) عن قلقها اتجاه من يترصدن بكل من يحاول كسب قوته وهي تبلغ من العمر 28

سنة وهي ماكثة بالبيت ومتروجة وتقول : « أنها تمتهن حرفة الخياطة وتجد في الشبكة منفذا لبيع مستلزمات خاصة بالمنزل ولكن في كثير من الأحيان تعترضها مثل هذه السلوكيات الغير أخلاقية» ولو نتمعن الإحصائيات التي أزلت عنها الستار فرقة مكافحة الجريمة الإلكترونية بولاية معسكر نجد أنه تم معالجة 20 حالة من هذه الجرائم وهو عدد كبير مقارنة بالجرائم الأخرى وتأتي في المرتبة الثانية جرائم التشهير فقد صرحت إحداهن (ب) وهي تبلغ من العمر 20 سنة وهي طالبة جامعية: «بأنها تعرضت لقرصنة موقعها من طرف خطيبة أخيها السابقة، فسبب الجريمة هو الخلاف الذي دار بين أخيها وخطيبته، حيث بادرت بالانتقام فقامت بكتابة بعض العبارات التي تحط من قيمة الضحية ونشر معلومات وإرسالها إلى صديقاتها وبدأت تهددها بنشر المحتويات التي تحتفظ بها والضحية لم تكتشف الأمر لمدة زمنية نظرا لأن صديقاتها بالجامعة لم يقمن بتبليغها مسبقا للقيام بالإجراءات اللازمة»، فما نلاحظه من خلال هذه الحالة وعدة حالات أخرى أن الجاني لا يكون دائما شخصا مجهولا أو من الجنس الآخر، فهو العنف الذي ينشأ في الحياة الواقعية ينتقل للعالم الافتراضي وهو ما أسفرت عنه نتائج معالجة قضايا الجريمة الإلكترونية على مستوى مصالح أمن ولاية معسكر.

كشف مصدر أمني مطلع لـ (موقع الجزائرية للأخبار) أن مصالح الشرطة على مستوى الولايات سجلت في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 تصاعدا خطيرا في شكاوى السب والشتم والتشهير عبر فيسبوك وقد أفادت مصادر بأن أغلب الشكاوى متشابهة ضمنا وهي المتعلقة بالقرصنة والتشهير ثم الابتزاز الذي كثيرا ما يروح ضحيته النساء بمختلف أعمارهن، حيث تبدأ عملية (الهacker) بترصد فتاة له معرفة مسبقة عن وضعها الاجتماعي، علما وأن هؤلاء المجرمون يستهدفون النساء من الطبقات المتوسطة أو الغنية ويعملون على قرصنة حساب فريستهم من أجل الاستحواذ على صور لها، لتبدأ

عملية التهديد حيث يطلبون مبالغ خيالية وقد عالجت محكمة على مستوى ولاية عنابة مؤخرًا قضية مشابهة لفتاة تبلغ من العمر 19 سنة راحت ضحية ابتزاز وتهديد من طرف شاب تحصل على صورة مخلة لها وراح يغمرها بوابل من عبارات التهديد عبر موقع الفيسبوك حيث أوضحت أمام هيئة المحكمة بأنها: «تحاشت التوجه إلى مقر الأمن خوفاً من الفضيحة ودفعها ذلك المجرم إلى انتهاج سياسة الإجرام أين قامت بالاستيلاء على مجوهرات والدتها مع مبلغ من المال الخاص بوالدها بغرض مطالبة (الهacker) بالتخلص من الصورة وعدم نشرها»، مثلها مثل جملة من القضايا التي يتم معالجتها على مستوى الهيئات القضائية بشكل مستمر مما يعكس العواقب الوخيمة لمخالفات تلك الجرائم الإلكترونية. (الجزائرية للأخبار؛ 2019/06/05)

يرى الأستاذ سيد (علي شاوش) المحامي لدى مجلس قضاء الجزائر والمختص في الجرائم الإلكترونية أن ما يصل للمصالح الأمنية عن قضايا الابتزاز والتشهير بالفتيات والنساء على كثرتها لا يعبر عن الأرقام الحقيقية التي يتم إخفائها من طرف الأشخاص والعائلات خوفاً من الفضيحة وأن المئات من المبتزات لازلن أسيرات لمبتزحين وفي تقدير الدكتور (علي شبيطة) أستاذ علم الاجتماع بجامعة سطيف فإن استفحال ظاهرة ابتزاز وتشويه سمعة الفتيات في الجزائر على فضاء التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة هي نتيجة عوامل تربوية واجتماعية واقتصادية وستترك لا محالة نتائج وخيمة على الضحايا (توفيق بوقعدة، 2016/04/17) ونقول المختصة في علم الاجتماع (زهرة فاسي) أن أن العديد من الفتيات رضعن للابتزاز وسلمن مبالغ مالية ضخمة مقابل عدم نشر صورهن ومنهن من هربت من بيت الأهل والزوجية خوفاً من الفضيحة وشددت الفاسي في حديثها مع (DW عربية) على ضرورة «انتشار ثقافة التبليغ عن الفاعل» في المجتمع

الجزائر و «اعتبار جهاز الأمن جهاز مساعد وليس وسيلة لقمع المواطن» على حد تعبيرها. (خديجة بودومي، 2018/02/10)
- التبليغ والشكوى والاستثمار في الحس الأمني :

أعربت أغلب المبحوثات اللواتي تعرضن للجريمة الإلكترونية أنهن لا يقدمن على الشكوى أو التبليغ وذلك خوفا من الفضيحة و التكتّم لكي لا يعلم أحد أفراد العائلة ومعظم المبحوثات ليس لديهن علم بخلية خاصة بمكافحة الجريمة الإلكترونية، فقد صرحت إحدى الضحايا (أ) اللواتي أقدمن على تقديم الشكوى لمركز الشرطة وهي طالبة جامعية يبلغ عمرها 20 سنة «أنها علمت بوجود خلية لمكافحة الجريمة الإلكترونية لأن أحد أقاربها يعمل شرطيا» وتوجد ضحية أخرى(ب) وهي مأكثة بالبيت تبلغ من العمر 25 سنة وقد صرحت بأنها: «تعرضت لقرصنة حسابها من طرف أجنبية فرنسية على حد قولها وأخبرت والدتها لأنها لا تتقن اللغة وطلبت منها المساعدة لتخطي لحل المشكلة لكنهما في آخر المطاف توجهتا إلى مركز الشرطة بالبلدية التي تقيم فيها فدلّوها ووجهوها إلى الفرقة المختصة لتقديم الشكوى بالولاية وكانت الضحية في حالة نفسية لا يرثى لها حيث قالت: أنها لم تستطع النوم ليومين».

توجد نسبة معينة من النساء اللواتي تدركن خطورة هذه السلوكيات التي قد تؤدي بهن إلى الهلاك ويفضلن التقرب من فالأراء والأفعال لا تتساوى وتلجأ بعض النساء لأسلوب الحجب أو السينيالي أو إغلاق حساب الفيس بوك وتغييره نتيجة للضغوطات وبالأخص اللواتي تعرضن للسب والقذف ويمكن أن نلاحظ ذلك أيضا من خلال تعليقات بعض المنتميات إلى مجموعة فيسبوكية والتي تحمل اسم ب # بنات معسكر # على موضوع طرح للنقاش و هو عبارة عن خطاب مكتوب ومنشور عبر حائط هذه المجموعة وهو كالآتي:

« السلام عليكم ورحمة الله وبركاته 🙏، لدي مشكلة وأريد أن تساعدوني وهي خاصة بالفيسبوك، إحدى الفتيات قامت بقرصنة حسابي وأنا لم أتم منذ يومين بسبب التفكير في الأمر وقالت لي سوف أنشر ما في حسابك وأفصح خصوصياتك وأنا خائفة من أمر آخر وهو أن تكتب باسمي وتنشر في حسابي عبر موقع الفيسبوك، فأرجوكم ساعدوني، هل يمكن تقديم شكوى عند الشرطة أو الدرك بولاية معسكر؟ 🙏، هل يوجد من تعرضت لمثل هذا الأمر أو سمعت عنه من صديقاتها أو أقاربها؟ »

وجدت المرأة الجزائرية ضالتها في الطرق التقنية التي توفرها منصة الفيسبوك والتي تعتبرها حلا بديلا للطرق الأمنية للتصدي للجريمة الإلكترونية فمن ضمن الآليات التي وضعها موقع فيسبوك الإبلاغ Report التي تسمح بإعلام إدارة الموقع عن مضامين متعارضة مع المعايير التي وضعتها المواقع ويطبق عليها معايير مجتمع الفيسبوك وهي تتصل بالتهديدات المباشرة وإيذاء الذات والمؤسسات الخطيرة والإساءة والمضايقات والتهجم على الشخصيات العامة والنشاط الإجرامي والاستغلال والعنف الجنسي.(الصادق الحمامي2016، ص 122)

الصورة رقم (01): تمثل آراء بعض المنظمات إلى المجموعة الفيسبوكية النسائية الجزائرية الخاصة بولاية معسكر حول تقديم الشكاوى أو الإبلاغ ومدى علمهن بوجود خلية مكافحة الجريمة الإلكترونية بالولاية .



المصدر رقم (01): من إعداد الباحثة

يمكن التبليغ عن الجريمة الإلكترونية عن طريق الهاتف أو التنقل لمركز الشرطة أو سبل أخرى عن طريق المواقع الإلكترونية للمديرية العامة للأمن الوطني الجزائري أي الموقع الإلكتروني أو شبكات التواصل الاجتماعي (قناة النهار TV؛ 2017/11/22) ووضعت مصالح الدرك الوطني الرقم الأخضر 1055 والموقع الإلكتروني (ppng.mdn.dz) تحت تصرف المواطنين من أجل التقدم بالشكاوي عن بعد والتبليغ عن أي تجاوزات أو استفسار، حيث أصدر الدرك الوطني بيانا تفصيليا عن القضايا التي قامت فصيلة البحث والتحري بمعالجتها والتي لها صلة بالاستخدام السيئ لمواقع التواصل الاجتماعي (سميرة.ل؛ 2018/10/25) وأعلن مدير التيليماتيكية بقيادة الدرك + العقيد قير بداوي "بالقيادة العامة للدرك الوطني أن الخدمة العمومية الجديدة ستسمح بالتضييق على المجرمين من خلال إيداع الشكاوى المسبقة، مؤكدا «أن المعلومات التي ستتلقاها الوحدات الإقليمية للدرك الوطني من المواطنين عبر رسائلهم الإلكترونية عبر الموقع ستساعدهم في عملية البحث والتحري وتساهم في تعزيز الأمن» وقال أيضا: «أن المعلومات ترسل بطريقة مشفرة ومؤمنة وتحول آليا إلى المجموعات الإقليمية صاحبة الاختصاص بعد أن يكون المبلغ قد

اختار الولاية والبلدية وبإمكانه حتى إعطاء تفاصيل أكثر عن المكان، حيث يتولى طاقم مختص تصفية المعلومات وترتيبها قبل عمليات البحث والتحري وانتظار تأكيد الشكاوى من طرف صاحبها وإتمام المحضر وفقا للإجراءات والقوانين وفي حالة عدم قيامه بذلك خلال شهر ستلقى الشكوى ألبا» ويؤكد مدير المركز الوطني لمكافحة الجريمة الإلكترونية أن المعلومات ستكون في أمان من الجانب القانوني والتقني، حيث تتكفل وحدات مختصة بحماية وسرية المعطيات وهي مشفرة ومؤمنة ولا يستطيع أي أحد الاطلاع عليها، مشيرا إلى أن القانون واضح وستسلط عقوبات على من يحاول اختراق الموقع (رضا ملاح؛ 2015/04/06) ويوضح +الرائد علاق فاتح " رئيس خلية الإعلام والإيصال والتوجيه للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني لمعسكر كيفية التبليغ من خلال الموقع «إذ يتضمن واجهتين إحداها باللغة العربية والأخرى بالفرنسية ويحتوي على خدمتين، الأولى تتمثل في التبليغ المسبق عن الشكاوى وهنا تعد المعلومات الشخصية كالاسم ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني إجبارية لتمرير الرسالة، حيث يتلقى صاحب الشكوى موعدا عبر البريد الإلكتروني على مستوى وحدة الدرك المختصة إقليميا لتأكيد الشكاوى وإتمام المحضر، أما الخدمة الثانية والمتمثلة في «المعلومات عن بعد»، فهي توفر إمكانية إرسال معلومات أو التبليغ عن أية جريمة مهما كان نوعها دون التنقل ومن دون الكشف عن المعلومات الشخصية» ويمكن التوضيح ذلك من خلال الصور التالية:

الصور رقم (03/02/01): توضح كيفية تقديم الشكوى عبر الموقع الإلكتروني الذي أصدره الدرك الوطني الجزائري.



المصدر رقم (02): الموقع الإلكتروني للدرك الوطني الجزائري.

الخاتمة:

أثبتت العديد من الدراسات المتخصصة أن إتباع أسلوب الردع والعقاب الجنائي وحده لا يشكل حلاً كافياً، فحتى تكون هناك الفعالية في الأداء لا بد أن يعزز هذا الأسلوب بوسائل الوقاية والحماية الفنية أو الإنذار عنها بمجرد وقوعها وما يمكن أن نوصي به هو:

- إعطاء الضمانات للمرأة الجزائرية للتقرب من المصالح الأمنية و الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية التي تكفل سرية التحقيق الجنائي.
- التنسيق بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني لزيادة وعي المواطنين والاعتماد على وسائل الإعلام المحلية مثل الإذاعة المحلية لتقديم حصص توعوية.
- استحداث برامج تعليمية وتوعوية ضمن المناهج المدرسية والجامعية وحتى بالنسبة للتكوين المهني.
- إشراك الطلبة الجامعيين و متربصي التكوين المهني للتكفل بإيصال الرسالة التوعوية إلى زملائهم وأقرانهم، خاصة وأن هذا الجيل يحتاج إلى من يثق في قدراته وتنميتها وتحفيزه على إيجاد حلول واقعية وملموسة وبسيطة في نفس الوقت من خلال إجراء ملتقيات أو حتى

على شاكلة الفنون مثل المسرحيات لتنمية الحس الأمني والتربية الأمنية السيبرانية.

- فهم الطرق المستحدثة وآليات التبليغ عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي مثل السينيال أو الاعتراض أو الحجب أو طرق أخرى لتعزيزها والاستثمار فيها من أجل التصدي للجريمة الإلكترونية و الضغط على الجاني للتخفيف على الأجهزة الأمنية وتعزيز الضبط الاجتماعي عبر الفضاء الافتراضي.

- التحلي بالحذر والحيطه من طرف أفراد المجتمع الجزائري عموما والمرأة

خصوصا حول ما ينشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

قائمة المراجع:

- البشرى محمد، (1421هـ)، التحقيق في جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 15 (30).
- الجزائرية للأخبار، آلاف الشكاوى في كل الولايات لدى الشرطة تخص...، 2019/06/05، الموقع:
- <http://dzayerinfo.com/ar> /آلاف-الشكاوى-في-كل-الولايات-لدى-الشرطة/
- الشحقاء فهد بن محمد، الأمن الوطني: تصور شامل، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- المنصة الوطنية الموحدة GOV.SA، بلاغ عن الجرائم الإلكترونية (مديرية الأمن العام)، تاريخ آخر تحديث 1441/06/11 هـ/ 2020/02/04، المملكة العربية السعودية،
- <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory/servicedetails/6166>

- النهار أونلاين، تسجيل أزيد من 170 جريمة إلكترونية بالعاصمة منذ بداية 2018، 01 ماي 2018 ، /تسجيل-أزيد-من-170-جريمة-الإلكترونية-بالعاص/
<https://www.ennaharonline.com>
- الدرك الوطني الجزائري، 12 أوت 2019، الموقع الإلكتروني في وطني dz ،
<https://fiwatanii.blogspot.com/2019/08/algerian-national-gendarmerie.html>
- براهيم جمال، التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018/06/27، ص 337.
-توفيق بوقعدة، الجزائر: عصابات تستغل مواقع التواصل لابتزاز الفتيات، 2016/04/17
<https://www.dw.com/ar>/الجزائر-عصابات-تستغل-مواقع-التواصل-لابتزاز-الفتيات/a-19177395
-حامد زهران، (1988)، الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن الفردي العربي والعالمي، نواة الأمن القومي العربي، بغداد ، اتحاد التربويين العرب ، ص 18.
-خديجة بودومي، الجريمة الإلكترونية بالجزائر» الفضيحة» أعتى أسلحة الجناة، الجزائر، 2018/02/10، الموقع الإلكتروني:
<https://www.dw.com/ar>/الجريمة-الإلكترونية-بالجزائر-الفضيحة-أعتى-أسلحة-الجناة/a-42522945
-رضا ملاح، لتعزيز الخدمة الأمنية ومعالجة شكاوى المواطن «الدرك يطلق خدمة إلكترونية للإطاحة بالمجرمين»، 2015/04/06، الموقع الإلكتروني:
<https://www.echoroukonline.com>/الدرك-يطلق-خدمة-الكترونية-للإطاحة-بال/

- سميرة ل، الدرك يضع رقم أخضر وموقع إلكتروني تحت تصرف المواطنين للتبليغ عن الجرائم الإلكترونية، 2018/10/25 ، النهار أونلاين، <https://www.ennaharonline.com/الدرك-يضع-رقم-أخضر-وموقع-إلكتروني-تحت-ت/>
- عبد الله سعود، برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص 60.
- عبد الرحمان الدراجي خلفي، (2012)، الحق في الشكوى كقيد على المتابعة الجزائية (دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، بيروت.
- عبد الله أوهابيه، (2009)، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الجزائر، دار هومة.
- عبد الحميد فاروق، (1999م)، القواعد الفنية الشرطية للتحقيق والبحث الجنائي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم.
- عصام حسني الأطرش ومحمد محي الدين عساف، (يونيو 2019م) ، معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد1، ص638.
- علي عدنان الفيل، (2012)، إجراءات التحري وجمع الأدلة والتحقيق الابتدائي في الجريمة المعلوماتية (دراسة مقارنة)، ماجستير قانون، كلية الحقوق، جامعة الموصل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 82.
- عبد القادر بغداد باي، عبد الإله بن شرقي، خلايا الاتصال في المؤسسات الأمنية وتحديات تحقيق الأمن الاجتماعي في الجزائر (دراسة ميدانية)، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 18، 2020-06-10، ص 13.

- علي شملال، (2016)، المستحدث في قانون الإجراءات الجزائي، الكتاب الأول، الجزائر، دار هومة.
- عمر خوري، (2006)، محاضرات في شرح قانون الإجراءات الجزائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
- فضيل العيش، (2008)، شرح قانون الإجراءات الجزائية بين النظري والعلمي، الجزائر، دار البدر.
- قناة النهار TV، الابتزاز والتشهير أكثر أنواع الجريمة الإلكترونية انتشارا في الجزائر، 2017/11/22، <https://www.youtube.com/watch?v=CmR-0gG6UFY>
- مسرة خالد الحمد، (2014)، الدليل الرقمي ومعايير جودته، الطبعة الأولى، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي.
- محمد خليفة، (2007)، الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- محمد عبيدات وآخرون، (1999)، منهجية البحث العلمي - القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان، دار وائل للنشر.
- مروان عبد المجيد إبراهيم، (2000)، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، عمان، مؤسسة الوراق.
- معتز عبد الحميد، (2007)، تصور مستقبلي للتوعية الأمنية في المناهج الدراسية.
- نواره باشوش، 20 بلاغا يوميا لدى الشرطة حول الجرائم الإلكترونية- 170 جريمة ابتزاز وتشهير عبر الإنترنت خلال 4 أشهر بالعاصمة، 2018/05/02، موقع إلكتروني: <https://www.echoroukonline.com/170>-جريمة-ابتزاز-وتشهير-عبر-الإنترنت-خلا/

- نور الهدى بوطيبة، دير حسيني رئيس فرقة مكافحة الجريمة الإلكترونية «ثقافة التبليغ في حالة الشهادة على الجريمة غائبة»، 2020/02/22، موقع المساء:

<https://www.el-massa.com/dz> /المجتمع/ثقافة-التبليغ-في-حالة-الشهادة-على-الجريمة-غائبة

- هشام محمد فريد رستم، (2000)، الجرائم المعلوماتية (أصول الفقه الجنائي الفني واقتراح إنشاء آلية عربية موحدة للتدريب التخصصي)، بحوث مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، جامعة الإمارات المتحدة، كلية الشريعة والقانون، المجلد الثاني، ط3، من 1-3 ماي، ص 428.

- لطيفة زهية، تقارير وإحصائيات هامة حول جريمة الابتزاز الإلكتروني في الجزائر: «الفايسبوك» في الجزائر للابتزاز.. الجنس والجريمة، 20 سبتمبر 2018 ، تقارير- وإحصائيات-هامة-حول-جريمة-الابت

<https://www.mohamah.net/law//>

- وداد حمدي، الجزائر تحارب الجرائم الإلكترونية بصلاحيات كبرى للجهات المعنية، العين الإخبارية، السبت 5/1/2019،

<https://al-ain.com/article society-algerian-/initiatives-cybercrime>

-Bromley david, the case study method in psychology and related disciplines john willey and sons new York , 1986.

-CISSE Abdoullah, (2011), Exploration sur la cybercriminalité et la sécurité en Afrique : État des lieux et priorités de recherche - Synthèse des rapports nationaux, Centre de recherches pour le développement international(CRDI), pp 47, 49-50

-Frey. J.H.& Fontana. A, (1993), The Group Interview in Social Research' in D. L Morgan (editor) Successful Focus

Groups: Advancing the State of the Art, Newbury Park, CA: Sage.

-Goodman Mark, (2001), Making Computer Crime Count, FBI Law Enforcement Bulletin 70 (8), 10-17 [Online], available:<http://www.fbi.gov/publications/leb/2001/aug01eb.pdf>[02-04-2003]

-GROUPE D'EXPERTS ,(2013), Étude approfondie sur le phénomène de la cybercriminalité et les mesures prises par les États Membres, la communauté internationale et le secteur privé pour y faire face, UNODC, Vienne, 25-28 février, p 17.

- LINGLET Monique ,(mai 1995), « délinquance informatique, sur le front de la nouvelle criminalité, une parade concerné » R. I.P.C. , P 182.

- Tammy Waitt, (May 7/ 2018), FBI Releases 2017 ICR & Calls for Increased Public Awareness (Video), <https://americansecuritytoday.com/fbi-releases-2017-icr-calls-increased-public-awareness-video/>

-Templeton, J.F, (1994), Focus Groups « A Guide for Marketing and Advertising Professionals Chicago », Probus Publishing Company, Chicago, Illinois, and , p.5.

-VERGUCHT Pascal, (1996), la répression des délits informatiques dans une perspective internationale, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, soutenue a la faculté du droit de l'université de Montpellier 1, Paris, pp. 327-328.